Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات

Volume 22 | Issue 2 Article 8

2021

Personal Pronouns and their Morphological Structure between the Ancient and the Moderns

Muhammad Awad Al-Khawaldeh
Jerash University, dr.mohamadawadsaleem@gmail.com

Sabha Awwad Saleem
sabha.al.k@gmail.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu

Part of the Arts and Humanities Commons, and the Social and Behavioral Sciences Commons

Recommended Citation

Al-Khawaldeh, Muhammad Awad and Saleem, Sabha Awwad (2021) "Personal Pronouns and their Morphological Structure between the Ancient and the Moderns," *Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات*: Vol. 22: Iss. 2, Article 8.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss2/8

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

مجلة جرش للبحوث والدراسات المجلد 22 العدد 2، 2021، ص ص 743- 768

الضمائر الشخصية وبنيتها الصرفية بين القدماء والمحدثين

محمد عواد الخوالدة* وصبحه عواد سليم**

ملخص

جاءت هذه الدراسة "الضمائر الشخصية وبنيتها الصرفية بين القدماء والمحدثين" مُعرِّفة بأهم الحدود النحوية للضمير عند القدماء والمحدثين التي بدأت بحد الرماني، ثم عرضت الدراسة لخلافات البصريين والكوفيين حول ماهية الضمير ونوعه من أقسام الكلام وبنيته الصرفية.

كما تناولتِ الدراسة آراء المحدثين الذين انقسموا إلى فريقين، الأول لم يخرج عن أراء النحاة القدامى وخلافهم حول اسمية الضمير وحرفية الضمائر المتصلة مثل مهدي المخزومي، والثاني تناول الضمائر من وجهة نظر لسانية حديثة مثل تمام حسان فوجد للضمائر سمات تجعلها قسما مستقلا، فهي ليست اسما ولا حرفا، وقد وقارنت الدراسة بين هذه الآراء لتخرج بوجهة نظر تجد الضمائر صيغا ارتجالية ليست مشتقة، لها دلالة معنوية تدل على الجنس والعدد والنوع، وتحتل موقعا إعرابيا وتقبل الكثير من علامات الاسم وهي من المبنيات التي تحمل سمات جعلتها أحد من أقسام الكلام.

الكلمات المفتاحية: الضمير، البنية الصرفية، الدلالات، اقسام الكلام.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة جرش 2021.

* استاذ مشارك، كلية الشريعة، جامعة جرش، الأردن. Email: dr.mohamadawadsaleem@gmail.com

* وزارة التربية والتعليم، الأردن. Email: sabha.al.k@gmail.com

Personal Pronouns and their Morphological Structure between the Ancient and the Moderns

Mohammad Awwad al-Khawaldeh, *Facuty of Sharia, Jerash University, Jordan.*

Sabha Awwad Saleem, *Ministry of Education, Jordan.*

Abstract

This study talks about personal pronouns and their grammatical structure between modernists and Ancients which started from AL-Ramanis definition after that This study shows the differences between the School of AL-Basra and the School of AL- Kufa about what is a pronoun and what is its type and what is its grammatical form.

Moreover, this study talks about modernists who goes for two groups, the first group doesn't leave the ancients opinions and their differences about name of the pronoun and literal related pronouns, like AL-mahdi and AL-mokhzoumi.

On the other hand, the second group talks the pronouns by theirs modern linguistic view like Tammam bin Hassan who found that the pronouns have features which made from them as in dependent section.

Because it isn't name or letter and then the study compare between these opinions to come out with point of view for these pronouns as forms placed Which are not derivate bot have incorporeal significance direct to the gender, number and type and take positions analysis and accept lots of name tags which have many features Which made from them as kind from part of speech.

Keywords: Pronoun, Morphological structure, Semantics, Parts of speech.

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل الكتاب على عبده بلسانٍ عربيٍ مبين إذ قال: "نزل به الروح الأمين، على قلبك لتكون من المنذرين، بلسانٍ عربيٍ مبين"{الشعراء:193،195}، وصلوات ربي وسلامه على سيد الخلق والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد، حصر النحاة العرب الأوائل الكلام في ثلاثة أقسام مما أوقعهم في كثير من الخلافات حول تصنيف الكثير من الأدوات والمبنيات هل هي حروف أم أسماء؟ ومن ضمنها ما أُصطلح عليه عندهم بالمضمر أو المكني، فهل هي أسماء كونها تقبل بعض علامات الاسم وتحمل مرجعية أم هي علامات تدل على العدد والجنس خاصة المتصلة

منها؟ وما هو الأصل والفرع منها؟ وغير ذلك الكثير من القضايا الخلافية حول البنية الصرفية للضمائر بين مدرستي الكوفة والبصرة

وأمّا الدراسات اللسانية الحديثة فجعلت الضمائر قسما من أقسام الكلام فقد نادت بالتقسيم السباعي للكلام حسب نظرية المبنى والمعنى فالكلام: "الاسم ومناه الاسمية، والصفة ومعناها الوصفية، والفعل ومعناه الفعلية، والضمير ومعناه الإضمار، والخالفة ومعناها الإفصاح والظرف ومعناه الظرفية، والأداة ومهناه التعلق بها"[(1)]. والضمائر هنا تشير لمجموعة من المبنيات هي ضمائر الشخص وضمائر الإشارة وضمائر الموصول وضمائر الاستفهام.

ففي النظر إلى هذه المبنيات نجدها تشترك في عدد من الصفات جعلت المحدثين يجعلوها في قسم واحد هو الضمائر ومن هذه الصفات مثلا: صورتها الإعرابية فهي تعرب بالإعراب المحلي ولا تظهر عليها علامات الإعراب، وأصولها فهي صيغ غير اشتقاقية، ورتبتها إذ هي في الأغلب تحمل رتبة لغوية وتأخذ موقعا إعرابيا، والمرجعية ففي الأغلب يكون لها مرجعا هو اسم ظاهر محدد الدلالة تأخذ دلالته.

أولا: أهمية الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتتعرف إلى بنية الضمائر الشخصية في اللغة العربية، ونوعها من أقسام الكلام، وتظهر أهميتها من كونها تهدف إلى التأصيل لأول ظهور لمصطلح الضمير وحده وبيان الخلاف الذي دار بين الكوفيين والبصريين بسبب الصيغ الصرفية للضمائر، وبيان موقف المحدثين من هذه الصيغ الصرفية غير الاشتقاقية التي اختلفوا حولها.

ثانيا: مشكلة الدراسة:

حاوِلتِ الدِّراسَةُ الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما النوع اللغوي من أقسام الكلام الذي تنتمي إليه الضمائر الشخصية؟
2. متى ورد أوّل استعمال لمصطلح الضمير؟
3. ما هو تعريف الضمير عند النحاة الأوائل والمحدثين؟
4. ماهي البنية الصرفية للضمائر الشخصية؟
5. ماهي أهم مواطن الخلاف بين البصريين والكوفيين حول اسمية الضمير وحرفيته؟
6. ما موقف اللغويين المحدثين ومجمع اللغة العربية من هذه الخلافات؟

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 2, Art. 8

ثالثا: حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على تتبع الحدود اللغوية والاصطلاحية للضمير، والخلاف الذي نشاء بين مدرستي الكوفة والبصرة مع عرض بعض مواطن هذا الخلاف، ثم انتقلت الدراسة إلى أراء المحدثين حول الضمائر وماهيتها الصرفية بين أقسام الكلام، وقد أطلقت الدراسة مصطلح ضمائر الشخص تميزا لها عن الضمائر الموصول والاستفهام والإشارة.

رابعا: منهجية الدراسة:

سلكت الباحثة المنهج التاريخي في الوقوف على الحدود اللغوية والاصطلاحية للضمائر، وأول حد اصطلاحي للضمير عند النحاة العرب الأوائل، فعمدت إلى البحث عن ملامح ظهور مصطلح الضمير في معاجم اللغة العربية وفي كتب النحاة مُتَّبِعَة المنهجَ الوَصْفِيَّ حيناً وَالْمَنْهَجَ التّاريخِيَّ أَحْياناً. كما عملت الدراسة على تَتَبُّعِ هذه الحدود ومُوازَنَتها بِما نَجِدُهُ حاضِراً عند النحويين المحدثين، كما وصف الخلافات التي دبت بين النحاة حول القضايا قيد الدرس مبينة أسبابها ونتائجها.

خامسا: الدراسات السابقة:

كثرة الدراسات اللغوية التي تناولت الضمائر وبنيتها بالدراسة والتحليل قديما وحديثا ومن هذه الدراسات الحديثة على سبيل الذكر لا الحصر:

1- الضَّمير في اللغة العربية، ميهن غفاري، دار الفتوى بيروت، لبنان، 2010، وهو دراسة تاريخية لبنية الضمائر الصرفية وتاريخها قبل عصر الاحتجاج وتطورها عبر العصور.

2- الضَّمائر في اللُّغة العربية، محمد جبر، دار المعارف الاسكندرية، 1980، وتناول الكاتب تطور بنية الضمائر وخصائصها واستعمالاتها حسب قواعد القياس.

3- أراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، خليل عمايرة، دار البشير، عمان، 1989. وتدور فكرة الكتاب حول الضمائر المتصلة متى تكون ضمائر ومتى تكون علامات مطابقة.

4- الضمير وأثره في بناء الجملة العربية وتركيبها، محمود أبو موسى، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1995، وتناولت الدراسة الوظائف اللغوية التي يؤدها الضمير في التراكيب اللغوية في الجملة العربية.

مخطط الدراسة:

تطلبت طبيعة الدراسة أن تكون في مقدمة وتمهيد وثلاثة مطالب وخاتمة على النحو الآتي:

- المقدمة

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss2/8 4

- التمهيد
- المطلب الأول: حد الضمير وماهيته
  - أولا: حدُّ الضَّمير لغة
  - ثانيا: الضمير في اصطلاح النحاة
- المطلب الثاني: خلاف الكوفيين والبصريين حول بنية الضمير واسميته
  - أولا: المضمر والمُكنى
  - ثانيا: جدلية اسمية الضمائر وحرفيتها
- المطلب الثالث: الضمير عند المحدثين
  - أولا: النوع الصرفي للضمير عند المحدثين
  - ثانيا: الضمائر المتصلة بين الاسمية والحرفية
- الخاتمة
- قائمة المصادر والمراجع

التمهيد:

تعمد العربية -في كثير من أساليبها اللغوية- إلى الاقتصاد اللغوي كوسيلة من وسائل الاختصار اللغوي، ومن هذه الأساليب إحلال الضمائر محل الأسماء في كثير من المواطن، وفق قواعد لغوية لا يجوز الخروج عنها حسب المقاييس التي وضعها النحاة العرب الأوائل عند تقعيد اللغة العربية. ومن هذه القواعد: تخصيص ضمائر للمتكلم، وضمائر للمخاطب، وضمائر للغائب، وكعودة الضمير إلى متقدم لفظا أو رتبة، وما إلى ذلك.

وللضمير وظائف في اللغة العربية منها: الربط بين أجزاء الجملة الواحدة، أو بين عدة جمل داخل النص، أو بين داخل النص وخارجه، مما يكسب اللغة عمقا مهما، ويجعل وظيفة الضمير أشد دقة. هذا ما جعل النحاة يتناولون الضمائر بالدراسة والتحليل في مصنفاتهم قديما وحديثا.

حيث تُعَدُّ الضمائر من المبنيات التي شغلت بالَ كثيرٍ من الدارسين والْباحِثِينَ اللغويين في الْعَصْرِ الْقَديم والْحَديث، في المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي؛ فهي تنماز برسمها الإملائي فلها أشكال خاصة لا تعتمد فيها على أصول اشتقاقية، ولها وظائف نحوية متعددة تقوم بها، وتربط أجزاء الكلام فتجعلها متماسكة، مترابطة، وعلى الرغم من ذلك هي لا تحمل دلالة معجمية كالأسماء، والصفات، والأفعال، إذ تتجه دلالتها إلى المعاني السياقية العامة، التي تكمن في مرجعيتها.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 2, Art. 8

وتنقسم الضمائر من حيث الرسم الإملائي إلى قسمين هما: الضمائر المتصلة والضمائر المنفصلة، وأمّا من حيثُ الوظيفة النحوية فقد قسم النُحاة الضمائر إلى ثلاثة أقسام وهي: ضمائر الرفع، وضمائر النصب، وضمائر الجر.

وقد شاع مصطلح الضمائر للدلالة على ضمائر الشخص المتصلة والمنفصلة التي تحل محل الأسماء وتأخذ موقعها الإعرابي، على أن الدراسات اللسانية الحديثة أطلقت مصطلح الضمائر على أصناف صرفية أُخرى -إضافة للضمائر- من الأسماء غير المتمكنة (المبنيات) التي تحمل مرجعية مثل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وبعض أسماء الاستفهام التي تحمل مرجعية للأسماء مثل: (ما، ومن).

واختلف النحاة حول اسمية الضمائر الشخصية وما الاسم منها فكثرتِ الحدود اللغوية لضمائر الشخص وكانت في جلّها حدودا غير مانعة ولا جامعة مما أوقع الدارسين في كثر من الخلافات قديما وحديثًا.

تناول هذه الدراسة الضمائر عند اللُغويين قديمًا وحديثًا من حيث حدها واسمها والخلاف في بنيتها عند الكوفيين والبصريين، وكذلك في وظيفتها اللُغوية التي تؤديها فهل هي أسماء أم هي علامات إعرابية أم هي علامات تدل العدد والجنس، وصحة لغة أكلوني البراغيث التي ينعدم القول بشذوذها لكثرة شواهدها خاصة في القرآن الكريم المصدر الأول الذي استقى منه اللغويون شواهد الاحتجاج.

المطلب الأول: حد الضمير

أولا: حدُ الضَميرِ وها هيته:

الضَمير لُغَةً: هوَ السرُ وَدَواخِل الخاطر، والضَمير الشَيء الذي تُضْمِرَهُ في قَلبكَ، تَقُولُ أَضْمَرتُ صَرْفَ الحَرْفِ إذا كانَ مُتَحَرِكاً فأسْكَنْتَهُ، وأَضْمَرْتُ في نَفْسي الشيء أَخْفَيته، وهَوًى مُضْمَرٌ مَخفي، قالَ الأحوص الأنصاري[2]:

سَيَبْقَى لها في مُضْمَرِ القَلبِ والحشا سَرِيرَةُ وُدٍ يَومَ تُبْلى السرائِر

وأَضْمرَتهُ الأرضُ أي غَيَّبَتهُ إما بموتٍ أو سفر[3]. والضَمْير بِسُكونِ الميمِ وَضَمها الهَزْلُ وَخِفَّةُ اللَحمِ وَقَد أَضْمَرَ في نَفسهِ شَيئاً وَالاسمِ الضَمْير وَالجَمْع الضَمَائر، والمُضْمَر المَوضُوع وَالمَفْعول[4]، وَالضَمْير عِنْدَ النُحَاةِ مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِمٍ كَـ(أَنا)، أَو مُخَاطَب كَـ(أَنت)، أَوغَائِب كَـ(هُو)، وَالجَمع ضَمَائر[5].

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss2/8 6

وَلَو استَعْرَضْنَا المَزيد مِنْ الحُدود اللُّغَوية لِكَلِمَةِ الضَمْير لَتَبينَّا أَنَّها جَميعُها تَدور حَولَ المَعَاني إيّاها، وَهي الخَفَاء وَالستْر، وَصِغَر الحَجْم، وَالتَضَاؤل، وَالخِفة، وَالدِقَة، والغَيْبَة، فَالهَزْلُ وَالضعف يَدُلان عَلى القِلَةِ وَالتَضاؤل وَصِغَر الحَجم، وَالهَوى المُضمَر وَما في السَرَائر يَدُلان عَلَى التَكَتُم وَالستر. وَأَمَّا ما غَيَّبته الأَرَضُ فَهُو مَخْفيٌ وَغَائب.

ثانيا: الضَّمير في اصطلاح النحاة:

بالنظر في المعنى اللُّغَوي نَلحَظُ أَنَّ المَعنى الاصْطِلاحي الذي حَدَّ به النَّحْويونَ الضَّمير فيما بَعد انبَثَقَ مِنَ صَميم المَعْنى اللُّغَوي، فَسيبَويه (180هـ) يَستَعمِل مَصْطَلَحات الإضْمَار، وَالمُضْمَر بِكَثْرَةٍ، فمِنْ نَظْرَةٍ سَرِيعَةٍ إلى عَنَاوين فصول الكِتابِ نلَمسُ أَنَّ الإضْمَار وَالمُضْمَر عِنْدَهُ يَدُلان عَلَى المَخْفي وَالمُستَتِر. وَمِنْ ذَلِكَ: (الإضْمَارُ في لَيسَ وكَانَ وَالإضْمارُ في أَنَّ، ما يُضْمَر فيه الفِعْل المُستَعمَل إظهارهُ في غَيرَ الأمر والنَهي، ما يَكُون مَعْطوفاً عَلى الفَاعِل المُضْمَر في النية، عَلامَات المُضمرين وَما يَجوز فيهنَّ، عَلامةُ إضْمار المَجرور، عَلامةِ إضمار المَنصوب، ما يَكون مُضمَرا فيه الاسم متحولاً عن حاله...). ولَمْ يَستَخدِم سيبَويه مُصطَلح الضَّمير في كِتابِه وَكانَ يَقولُ: هذا باب عَلامات المُضمَرين المرفوعين: "اِعْلَمْ أَنَّ المُضمَرُ المَرفوعُ، إذا حَدَّثَ عن نَفْسه فإنَّ عَلامَته أنا، وَإِنْ حَدَّثَ عَنْ نَفسِهِ وَعَنْ آخَر قَالَ: نَحنُ، وَإِنْ حَدَّثَ عَنْ نَفسِهِ وَعَنْ آخَرينَ قَالَ نَحنُ. ولا يَقعُ أنا موضعِ التاء التي في فَعلتُ، لا يَجوز أَنْ تَقولْ: فَعَل أنا، لأَنَّهُم استَغنوا بِالتاءِ عَنْ أنا...)[6].

وَيَرى مَحْمود أَبو مُوسَى[7] أَنَّ مُصطَلح الضمير أَولَ ما اسْتُخدِم عِنْدَ المُبَرِد (285هـ) في المَقتَضب، وَلَكنَّهُ لَم يَحِدُه، إلَّا أَنَّ الضَمير كَمُصطَلح ظَهَر أَيْضًا عِنْدَ الأَخْفَش الأوسط (215هـ) في مَعَاني القُرآن، وذَلِكَ في عدة مواطن منها حديثه في مسألة: (لو أني) وشبهها بـ (ياليتَ) قال: "أنزل "لو أني" بمنزلة "ليتَ" لأن الرجل إذا قال: "لو أني كنتُ فعلتُ كذا وكذا" فإنَّما تُريد "وددتُ لو كنتُ فعلتُ " وإنَّما جاز ضميرَ "أنْ" في غير الواجب لأن غير الواجب لا يجيء ما بعدهُ على خلاف ما قبلهُ ناقضًا له، فلمَّا حدث فيه خلاف أوله جاز هذا إضماره...."[8]. وفي موطن حديثه عن (النصب على إضمار أن) في قوله تعالى: {وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}[البقرة 42]. قال:"إنْ شِئْتَ جَعَلْتَ {وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ} نَصْبًا إذا نوَيْتَ أَنْ تَجْعَلَ الأَوَّلَ اسمًا فَتُضْمِرَ مَعَ {تَكْتُمُوا} (أَنْ) حَتى تَكونَ اسمًا. وَإِنْ شِئْتَ عَطَفْتَها فَجَعَلْتَها جَزْمًا عَلى الفِعْلِ الَّذي قَبْلَها. قالَ: {أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ}، فَعَطَفَ القَوْلَ عَلى الفِعْلِ المَجْزوم فَجَزَمَهُ. وَزَعَموا أَنَّهُ في قِراءَةِ ابن مَسْعودِ {وَأَقُولُ لَّكُماَ} عَلى ضَمير "أَنْ"، وَنوى أَنْ يَجْعَل الأَوَّلَ اسما[9].

والأخفش هنا لا يستخدم مصطلح الضمير بمعناه الاصطلاحي عند النحاة بل يستعمله بمعناه اللغوي إذ أراد به إخفاء أن مع الفعل المضارع، فالنصب على تقدير (أنْ) غير الظاهرة والمضمرة.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 2, Art. 8

وَأول مَنْ وَضَع للضمير حَدًا نحويًا هُو الرُمّاني (384هـ) فَقَالَ: "هو المَدلُول عَلِيه على جِهَة الرَاجع إلى ذِكرِه"[10].

وَيَذكُرُ ابن مَالِك الضَمير في أَلفيَّتِهِ عِند حَديثه عَنْ (النكرة والمعرفة)، فَيقول:

فَما لذي غَيْبَة أَو حُضور - كَأَنْتَ، وَهْوَ- سَمِّ بِالضَّمِيرِ

ويُعَقِّبُ ابن عَقيل (769هـ) بِأَنَّ "الضَّمير ما دَلَّ عَلى غَيْبَة كـ(هُوَ)، أَو حُضور؛ وَهو قِسمان: أَحَدُهما ضَمير المُخاطَب نَحو (أَنتَ)، وَالثَاني ضَمير المُتَكلم نَحو (أَنا)"[11]، وَبِذَلِكَ يَكْتَفي شَارح الألفيّة كَصاحِبها بِحدِّ الضَّمير بِالمِثال، فَهُوْ يَذكُر أَقْسَام الضَمير، وَأَمثِلَة عَليها. أما ابن يَعيش (643هـ) فَيَرى الضَّمير "اسم كُنِّى به عن اسم، وهو المضمر، نحو: (أنا، وأنت، وهو، ونحوهما)"[12]، وَعِندَ ابن هِشام(761هـ): "هو عبارة عمّا دَلَّ عَلى مُتَكَلِّم كَـ(أنا)، أَو مُخَاطَب كَـ(أَنْتَ)، أَوَ غائِبٍ كَـ(هُو). وَينقَسِم إلى مُستَتِرٍ وبارز؛ لأَنَّهُ لا يَخلو: إمّا أَنْ يَكون لَهُ صُورة في اللَفظ أَو لا، فَالأولُ البَارِز كَتاءِ (قُمْتُ)، وَالثاني المُستَتِرِ كَالمُقَدرِ في نَحوَ قَولِكَ: (قُمْ)"[13].

بتتبع هذه التعريفات السابقة نجد أنَّ حدَّ الضمير عند الزمخشري مبني على الشكل، أي الصورة اللفظية للضمائر، دون النظر إلى المعنى الذي تؤديه هذه الصورة اللفظية، بينما بنى ابن مالك حد الضمير بالنظر إلى الوظيفة اللغوية التي تؤديها الضمائر لمعنى الحضور أو الغياب، وتتضح عند ابن هشام العلاقة بين اللفظ والمعنى في حد الضمير فهي –أي الضمائر- ما دلَّ على متكلمٍ أو غائبٍ، لها صورة لفظية أو لا كما في المستتر.

وإذا ما انتَقلنَا إلى اللُغَويينَ المُحدثينَ وَجْدناهُم وَضَعوا عِدة حدودٍ للضمائر الشَخصية، منها "هي أسماءُ مَبنيةٌ مِنْها: المُنفَصِلُ في رَفعٍ دائمٍ ومنها ضَميرُ وَاحدٌ وضِعَ للنَصبِ وَهو إيّا وَلواحِقُه، وَمِنْها المُتَّصِل وَهي الَّتي تَتصِل بِآخر الكَلِمَة مِنْ أَسماءٍ وَأفعَالٍ وَحُروفٍ وَتَقعُ في مَحلِ نَصْبٍ أَوجَرٍ"[14]. وَ"الضميرُ ما يُكَنَّى بِهِ عَنْ مُتَكلِمٍ أَوَ مُخاطَبٍ أَوَ غائبٍ"[15]، وَهُوْ "اسمٌ جامدٌ يَدِلُ عَلى مُتَكلِمٍ أَو مُخاطَبٍ أَوغائبٍ"[16]، وَهُوْ "جُزءٌ مِنْ الكِنايات الَّتي تَضُم الموصولات وَالإشاريات وَالضَمائر الشَخصيَّة وَالعَدَد، وَهَذِهِ الضَمائرُ يُشار بِها إلى المُتَكَلِمين وَالمُخَاطَبين وَالغائبين"[17].

وَالضمائر "عَلاماتٌ تُشيرُ إلى أسماءِ مَحْجوبةٍ عَنْ الظُهور في الكَلامِ، وَتَستَحِقُ مَوقِعُها الإعرابي وَبِذَلِكَ يَكونُ المُسنَدُ إليه وَالمُضافُ إليه وَالمَفعولُ بِهِ مَفهوماً مِنْ صيغَة التَركيب"[18]، وَهي "لَيستْ أسماءُ، ولا حُروفُ، وَلا أفعالُ، بَل هي نَوعٌ مُنفَصِلٌ تَضُمُّ إلى جانِب الضَمائر الشَخصيَّة الموصولات والإشاريات"[19]. وَهي "أسماءُ مَبنيةٌ لِشبهِها بِالحُروف في الوضعِ مِثل التَّاء في فَهِمْتُ، وَهي أسماءُ لأَنَّها تَقْبلُ الإسنادَ"[20].

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss2/8 8

نَلحَظُ أنَّ الحدودَ النحويةِ للضمائرِ عِندَ المُحدِثينَ تَدورُ حَولَ اسميَّةِ الضَمائرِ وَنَوعِها بَينَ أَقْسامِ الكَلامِ، وَهي قَضيَّةٌ قديمةٌ ظَهَرتْ عِندَ النُحاةِ الأوائل في مَسائلِ الخِلافِ بَينَ الكوفيينَ وَالبَصريينَ، فمصطلح الضمير عند المحدثين قد تجاوز ضمائر الشخص إلى المبنيات الأخرى من الموصولة والإشارة فهي تتفق وضمائر الشخص في المرجعة والدلالة السياقية.

وبالنظر في هذه الحدود نجدهم قد انقسموا إلى فريقين. الأول: سار على نهج النحاة الأوائل في النظر إلى الضمائر بين الحرفية والاسمية، والثاني: سار على نهج الدراسات اللسانية الغربية الحديثة، والتي تقسم الكلام إلى عدة أقسام، ولم تعد تحصره في التقسيم الثلاثي. فحدّا الغلاييني، ومحمد عيد يجمعان على اسمية الضمائر، فيحدها الغلاييني بالنظر في وظيفتها اللغوية العامة (خطاب وغياب)، ويعيدنا محمد عيد إلى الاسمية والحرفية، فهي أسماء لقبولها الإسناد، ومبنية لشبهها بالحروف في الوضع، وهذا ليس حدًا للضمائر إذ لا يعدو أن يكون تعليلًا لسبب بناء الضمائر، وعلة اسميتها، كما أن الشبه بالحروف في الوضع لا ينطبق على الضمائر المنفصلة.

المطلب الثاني: خلاف الكوفيين والبصرين حول بنية الضمير واسميته

هذه الحدود السابقة الذكر للضمير غير الجامعة المانعة أورثت خلافات بين النحويين قديما وحديثا؛ فرغم اتفاق مدرستي الكوفة والبصرة على حد الضمير إلا أنهم قد اختلفوا في ماهية الضمير ومصطلح المكني واسمية الضمير المنفصل، وما الاسم منه، وحرفية الضمائر المتصلة، وما الفرع والأصل ومن مواطن هذه الخلافات

أولا: المضمر والمكني:

استخدام النحاة مُصطَلح الضَّمِير إلى جَانِب المُضمَر عند البصرين، والمكني عند الكوفيين، وقد اختلف الكوفيون والبصريون في الضمائر والمكنيات؛ أيهما أدق، ولِمَ سُميتْ بذلك؟ فَلا فرق بين المضمر والمكنى عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، وإن اختلفا من وجهة اللفظ.

أما البصريون فيقولون المضمرات نوع من المكنيات، فكل مضمر مكنًى، وليس كل مكنًى مضمرًا، فالكناية إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازًا، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة نحو فلان والفلان وكيت وكيت... وإذا كانت الكناية قد تكون بالأسماء الظاهرة كما تكون بالمضمرة، كانت المضمرات نوعًا من الكنايات، وإنَّما أتى بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز، واحترازًا من الإلباس، فأما الإيجاز فظاهر لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكامله فيكون ذلك الحرف كجزءٍ من الاسم، وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك فإذا قلتَ: (زيدٌ فعلَ زيدٌ)

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 2, Art. 8

جاز أن يُتَوهم في زيدٍ الثاني أنهُ غير الأول وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذ التبست... والمضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات..."[21].

ويعلل البصريون عدم استخدام مصطلح المكنًى –الذي استعمله الكوفيون على عمومه- لأنّ المكنًى أعم واشمل، فالمضمر جزءٌ من المكنًى، والبصريون محقون في ذلك لأن المكنًى يستخدم لكل لفظ بدلالة تخالف ما وضع له في أصل اللغة، فنحن نكني عن الظلم مثلا بلفظة الظلام على أن الظلام لا يساوي الظلم في حقيقته، ولكن المضمر يساوي الاسم الذي استعمل مكانه.

ثم بَدأ مُصطَلح المكنًى بالاخْتِفاء التَّدريجي حَتّى عصر الزَّمْخشَري (538هـ)، والذي جعل المضمرات عَلى "ضَربين: مُتَّصِل وَمُنفَصِل، فَالمُتَّصِل ما لا يَنفَكُّ عَنْ اتِّصَالِه بِكَلِمَةٍ، كَقَولِكَ: (أَخوكَ)، وَ(ضَرَبَكَ)، وَ(مَرَّ بِكَ)، وَهو عَلى ضَربين: بَارِز وَمُستَتِر..."[22]. وبقي مصطلح الضمير ليدل على الضمائر الشخصية.

ثانيا: جدلية اسمية الضمائر:

على الرغم من اتفاق البصريين والكوفيين على اسمية الضمائر المنفصلة، إلا أنهم قد اختلفوا في الَاسم منها ما هو، ومن مَوطن ذلك الخِلاف في ضمائر الرفع، يقول الكوفيون: أَنَّ الاسم مِنْ (هُو) و(هي) الهاء وَحدَها، واحتجوا بـ"أن الواو وَالياء تُحذفان في التثنية، نحو هما، وَلَو كَانتا أصلاً لَما حُذِفَتا...، من ذلك قول الشاعر: (دَارُ لِسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَوَكا)[23]، أراد إذْ هي، فدلَّ على أنّ الاسم هو الهاء وحدها وإنَّما وزادوا الواو والياء تكثيرا للاسم كَراهَة أَنْ يَبْقَى عَلى حَرف وَاحد، كما زادوا الواو في (ضَرَبْتُهو)، وإن كانت الهاء وحدها هي الاسم، فكذلك هاهنا"[24].

وَردَّ البَصريون هذا القول بأَنْ قَالوا: "الدليل على أنَّ الواو والياء أصل، أنَّهُ ضمير منفصل، لا يجوز أن يُبنى عَلى حَرفٍ وَاحِد، لِأَنَّهُ لا بُدَّ مِن الابتداء عَلى حَرف وَالوقوفِ عَلى حَرفٍ، فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف واحد، فَمِنْ غَير المَعْقولِ أَنْ يَكُون الحَرفُ سَاكِناً وَمُتَحرِّكًا، وذَلِكَ مِنْ المُحال، فَوجِبَ أَنْ تَكون الهاءُ وَحدها هي الاسم... وهي صيغة مُرْتَجَلَةٌ، وَالدَليلُ عَلى ذَلِكَ لَو كَانتْ قياساً لَقُلْنا: هُوَان، وأنْتان كَعُمَران وَزَيدان،...و أنهم زادوا الواو للتكثير كما في (ضربتموه) قُلنا هذا فاسد، لأن (هو) ضمير المرفوع المنفصل، و(الهاء) في (ضربتموه) للمنصوب المتصل،... والضمير المرفوع المنفصل لا يكون على حرف واحد، والمنصوب المتصل يقوم على حرف واحد"[25].

وبالنظر في الرأيين نجد أنَّ الكوفيين قد غالوا في تجزئة الضمائر المنفصلة، وما الاسم منها، وأدلتهم ليستْ مقنعة كما يقول البصريون، فالضمائر شأنها في ذلك شأن المبنيات ليستْ ذات أصول اشتقاقية، ولا يمكن النظر إليها على أنها مركبة من حرفٍ، ودعامةٍ، كما أن الضمير المتصل

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss2/8 10

لا يساوي الضمير المنفصل في البنية، أي لا يمكن أن يكون المتصل جزءاً من المنفصل، ومسألة زيادة الحرف الواحد للتكثير، ليست مقنعة أيضا فكثير من كلمات العربية على حرفٍ واحد، ولا تدعم بحروف أخرى للتكثير كما في همزة الاستفهام، ولام الجر، وواو العطف، وواو القسم...إلخ.

وقد ذهب ابن يعيش إلى أبعد مما ذهب إليه الكوفيون، فهو يستدل على أسمية الضمائر المتصلة بنفس مبدئهم، ومن مواطن ذلك حديثه عن ضمائر الرفع المتصلة، فـ(تَاءَ) المُتَكَلِّمِ مُتَحَرِّكَةٌ لأَنَّها "اسمٌ قد بَلَغَ الغايَة في القِلَّةِ، فَلَمْ يَكُنْ بُدُّ مِنْ تَقويتِهِ بالبناءِ عَلى حَرَكَةٍ، لِتَكُونَ الحركةُ فيهِ كَحَرفٍ ثانٍ، وَالذي يَدُلُّ أَنَّ التَاءَ اسمٌ ها هُنا أَنَّكَ تُؤَكِّدُها كَما تُؤَكدُ الأسماءُ، فَتَقولُ: (فَعَلْتُ أَنا نَفسي)، وَلَو كَانتْ حرفاً كَالتاءِ في (فعلتْ) إذا أُريدَ المؤنثُ لَمْ يَجُز تَأكيدها، كَما لَم يَجُز تَأكيدُ تَاء التأنيث في نَحو: (قَائمَةٌ)، وَ(قاعِدَةُ)"[26]، بل يرى ابن يعيش أَنَّ المُتَّصِلِ أَصلٌ وَالمُنفَصِلَ فَرعٌ عليه، فالقياس في الضمائر "أن تكون كلها متصلة لأَنَّها أَوجز لَفظًا، وَأَبْلَغُ في التَعريفِ، وَإنما أَتى – أي القياس- بالمنفصل لاختلاف مواقع الأسماء التي تُضمر فَبَعْضِها يكون مُبْتَدأً نَحو: (زَيدٌ قائمٌ)، فإذا كَنَّيتَ عَنْهُ قلتَ: (هُو قَائمٌ) أَو (أَنْتَ قَائمٌ)، إن كان مخاطبًا، لِأَنَّ الابتداءَ ليسَ لَهُ لَفْظ يَتَّصِلُ بِهِ الضَميرُ، فلذلك وجب أن يكون ضميره منفصلاً، وبعضها يَتَقدمُ عَلى عَامِلَهُ نحو: (زيدًا ضربتُ)، فإذا كنيتَ عنه مع تقدمه لم يكن إلا منفصلا لتعذر الإتيان به متصلاً مع تقدمه فلذلك تقول: (إيّاه ضربتُ)،... وَالذي يَؤيد عندك ذَلِكَ أَنَّ الاسم المَجرورِ لَمّا كانَ عَامِلُهُ لَفظياً، وَلا يَجوزُ تَقْديمه عَليهِ، وَلا فَصْلُهُ عَنْهُ، لَمْ يَكُنْ لَهُ ضَميرُ إلا متصل..."[27].

فالكوفيون يقولون بزيادة حرف، بينما يرى ابن يعيش أن المتصل دُعِمَ بالبناء على الحركة لتكون هذه الحركة كحرف ثانٍ، وهو بذلك يسوّي بين الصوائت والصوامت، فالضمة في (تُ) تساوي الواو في (هو)، ولعلَّ القول بإثبات اسمية الضمائر المتصلة هو ما دعا عالمنا الجليل إلى مثل هذا التحليل لبنية الضمائر، كما أن التأكيد ليس دليل على اسمية الضمائر؛ أي التأكيد ليس سمة للاسم فقط بل للاسم، والفعل، والحرف، والجملة، وشبه الجملة، وأما لفظة التوكيد المعنوي في (فَعَلْتُ أَنا نَفسي) فهو للضمير المنفصل، بدليل أنهم منعوا القول: (فَعَلْتُ نَفسي).

وبذلك تكون الضمائر كلها أصول فليست المتصلة فرع على المنفصلة، ولا المنفصلة كذلك، إذ لو كانت المتصلة أصلًا والمنفصلة فرعًا عليها لكان هناك ضمائرًا منفصلة للجر. فالضمائر صيغ ارتجالية للمنفصلة مواطن تستخدم فيها، وللمتصلة مواطن أُخرى تستخدم فيها، فكما لا يمكن أن يكون المتصل في موقع ابتداء، لا يمكن أن تسند الأفعال للمنفصل إلا في حالة المستتر، أولا يمكن أن يعمل حرف الجر في المنفصل.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 2, Art. 8

أما بالنسبة لواو الجماعة، وألف الاثنين فقد اختلف النحاة في اسميتها أيضا، "فذهب سيبويه إلى أنهما تكونان تارة اسمين لمضمرين، وتارة تكونان حرفين دالين على التثنية والجمع، فإذا قلت: (الزيدان قاما) فالألف اسم وهي ضمير الزيدين، وإذا قلت: (الزيدون قاموا) فالواو اسم وهو ضمير الزيدين، وإذا قلت: (قاما الزيدان)، فالألف حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين، وكذلك إذا قلت: (قاموا الزيدون) فالواو حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب... وذهب أبو عثمان المازني وغيره من النحويين إلى أن الألف في (قاما)، والواو في (قاموا) حرفان يدلان على الفاعلينْ، والفاعلينَ المضمرينَ، والفاعل في النية كما أنك إذا قلت: (زيد قام) ففي قام ضمير في النية، وليست له علامة ظاهرة فإذا ثنى أو جمع فالضمير أيضًا في النية غير أن له علامة"[28].

إلَّا أنَّ أَغلَبَ النُحاةِ قالوا: إن ضمائر الرفعِ حُروفٌ، وَعَلاماتٌ تَدلُّ عَلى العَددِ وَالجنسِ، وَلعلَّ السببَ في ذَلِكَ القَولِ بِلُغةِ أَكَلوني البَراغيثُ، فَقَدْ استَدلُوا عَلى عَدم اسميَّة ضَمائرِ الرفعِ المُتَّصِلةِ بِالتَطابقِ المَوجودِ في هَذه اللُغَةِ.

ولغة (يتعاقبون فيكم ملائكة في الليل والنهار) كثيرة الشواهد لدرجة تنعدمُ معها صحة القول بشذوذها، وقد يكون من الصواب اعتبار الضمير هو المسند إليه، ويكون الاسم الظاهر بدلًا من الضمير إذ إنَّه يساوي الضمير، فمن المعروف أن النحاة جوّزوا إبدال المظهر من المضمر، يقول ابن يعيش**:** "وإذا جرى ذكر قوم قلت: (أكرموني إخوتك)، ومثله قوله تعالى: {وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا}[الأنبياء: 3]، في أحد الوجوه، ومثله قوله تعالى: {ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ} [المائدة:71]، فالذين ظلموا بدل من المضمر، وكذلك كثير، وهذا من بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة"[29].

والقول بالبدلية يخرج النحاة من الجدلية التي جعلتهم يقولون باسمية الضمائر المتصلة عندما لا يكون هناك لبسًا في الإسناد إليها –حسب سيبويه- وحرفيتها حين يكون هناك إمكانية لوجود مسند إليه أخر، فتكون علامات دالة على الجنس، والعدد، للخروج من مأزق إسناد الفعل إلى فاعلين، وعدم القول باسمية الضمائر لا يعني بأية حال من الأحوال حرفيتها، وليس من المعقول أن نعتبرها مرة اسم ومرة أخرى علامات تدل على الاسم، فهذا التفسير غير مقنع، والقول بالبدلية أكثر إقناعا.

وَكَذَلِكَ اختَلَفوا في ضَمائرِ الرَفعِ المُتَّصِلةِ فَابن يَعيش يَرى أَنَّ تَاءَ المُتَكَلِّمِ مُتَحَرِّكَةُ لِأَنَّها اسمٌ بَلَغَ الغايَةِ في القِلَّة، فَلَمْ يَكُنْ بُدٌ مِنْ تَقويَتِه بِالبِناءِ عَلى حَرَكَةٍ لِتَكُنْ فيهِ كَحَرفٍ ثان، وَالذي يَدُلُّ عَلى أَنَّ التَاءَ اسمٌ هاهُنا أَنَّكَ تُؤَكِّدُها كَما تُؤَكدُ الأَسماءُ فَتَقولُ: فَعَلْتُ أَنا نَفسي، وَلَو كَانتْ حرفاً كَالتاءِ في (فعلتْ) لَمْ يَجُز تَأكيدَها إِذ أُريدَ المؤنَّثُ، كَما لَم يَجُز تَأكيدُ التَاءُ في نَحو قَائمَةٌ،

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss2/8 12

وَقاعِدَةٌ[30]، وَيَزيدُ عَلى ذَلِكَ أَنَّ المُتَّصِلَ أَصلٌ وَالمُنفَصِلَ فَرعٌ، إذ هُو أَوجَز في اللَفظِ، وَأَبْلَغُ في التَعريفِ، وَيَستَدِلُّ عَلى ذَلِكَ بِأَنَّ المُنْفَصِلَ أَتى عِندَما اخْتَلَفَ مَوقِعُ الاسمِ المُضْمَرِ فَبَعْضِها يَأتي مُبْتَدأً نَحو زَيدٌ قائِمٌ، فإذا كَنَّيتَ عَنْهُ قلتَ هُو قَائِمٌ أَو أَنْتَ قَائِمٌ لِأَنَّ الابتداءَ ليسَ لَهُ لَفْظاً يَتَّصِلُ بِهِ الضَميرُ أَو قَد يَتَقدمُ الضَميرُ عَلى عَامِلَهُ أَو يَنْفَصِلُ عَنْ عَامِلَهُ، وَالذي يَدْعمُ ذَلِكَ عِنْدَه أَنَّ الضَميرَ المَجرورِ لَمَّا كانَ عَامِلُهُ لَفظياً وَلا يَجوزُ تَقْديمه عَليهِ وَلا فَصْلُهُ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ ضَميرُ جَرٍّ مُنفَصل، إلَّا أنَّ أَغلَبَ النُحاةِ قَالوا: هي حُروفٌ وَعَلاماتٌ تَدلُّ عَلى العَددِ وَالجنسِ، وَلعلَّ السَببَ في ذَلِكَ لِعَدم القَولِ بِلُغةِ أَكَلوني البَراغيثُ، فَقَد استَدلُوا عَلى عَدم اسميَّة ضَمائرِ الرَفعِ المُتَّصِلةِ بِالتَطابقِ المَوجودِ في هَذه اللُغةِ.

المطلب الثالث: الضمير عند المحدثين:

أولا: النوع الصرفي للضمير عند المحدثين:

توسع المحدثين في دراسة الضمائر والنوع الصرفي الذي تنتمي إليه، ولعل ذلك يعود إلى أنهم قد رفضوا التقسيم الثلاثي للكلام وحاولوا أن يجدوا تقسيمات أُخرى أكثر منطقية وفق النظريات اللسانية الحديثة فراعوا سياق الحال والبنية الصرفية والسمات التي تتسم بها المبنيات والتي جعلت من الصعب حصرها بين الاسمية والحرفية، ومن المحدثين من بقي في إطار التقسيم الثلاثي للكلام محاولا إثبات اسمية الضمائر بقبولها علامات فهي أسماءُ لأَنَّها تَقْبلُ الإسنادَ كـ"(أخذتُ موقعي بين شباب الوطن) فـ(التاء) في أخذتُ اسم دلَّ على ذلك الإسناد... فلا يُشترط قبول كل علامات الاسمية بل علامة واحدة تكفي"[31].

فالبنية الصرفية للضمائر أوقعتهم في خلاف حول اسميتها لقبولها علامات الاسم أو حرفيتها، وتمركزتْ نظرتهم لها حول القول باسميتها، وعدم حرفيتها، فمُحَمد عيد يقر باسميتها لِأَنها تَقْبلُ بَعض صِفات الأسماءِ كَالإسنادِ، فَلا بَأسَ عِنْدَه مِنْ أَنْ تَقبلَ الضَمائرُ عَلامةً واحِدَةً مِنْ عَلامات الاسمِ لِتَكونَ اسماً، فاسمُ (مُحَمد) لا يَقبلُ مَثلاً (أل) التعريف وَمَع ذَلِكَ هُوَ اسمٌ، وَيَقيسُ الأسماء عَلى الأفعال، فَهُناكَ الأفعالُ الجامدةُ، وَالناقِصَةُ، وَأَمَّا الحُروفُ هي الَّتي لا تَقبلُ أَيّاً مِنْ عَلاماتِ الاسمِ أَو الفِعلِ[32]، وَكذلك سَعيد الأفغَاني ينظر إلى الضمائر المُتَّصِلةِ على أنها أسماء، فالاسمُ عنده مَعرفةٌ وَهُو ما دَلَّ عَلى مَعنى مِنْ أَفرادِ جِنسِه كَ(أَنْتَ، وَخَالدٌ، وَبيروت)، أَو نَكِرَة ما لَمْ يَدلُّ عَلى مَعنى مِنْ أَفرادِ جِنْسِه كَ(رَجل، وَبَلد، وأَمير)[33].

وَيَشترِكُ عَبَّاس حَسن مَع مُحَمد عيد في جَواز قُبولِ الضَمير عَلامةً وَاحِدَةً مِنْ عَلامات الاسم لِلحُكمِ باسميّتِه، وَيَستَندُ في ذَلِكَ إلى أَنَّ ضَمائر النَصبِ المُنفَصِلَةِ تَقومُ مَقام المَفعول بِهِ في أُسلوبِ النداءِ، وَالمَفعُولُ بِهِ لا يمكن أن يكون إلَّا اسماً، إضَافة لِقبولِها الإسنادَ وَبِهَذا حَكَمَ بِاسميَّةِ

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 2, Art. 8

الضَمائرَ حَتَّى المُتَّصِلةِ مِنْها ويِذهبُ إلِى أَكثر مِنْ ذَلِكَ، فَالمُستَتِر اسمٌ لأنَّ الاسمَ إمَّا ظَاهِرٌ مِثلُ مُحَمدٍ أَو مُستَتِرٌ وجوباً مِثلُ الفاعِلِ في (أكرمْ صَديقكَ)[34].

ومن المحدثين من أخرج البنية الصرفية للضمائر من الاسمية، والحرفية، فلم يعد الكلام اسم، وفعل، وحرف، فذهب مهدي المخزومي إلى أنَّها مكنيات، وهو بذلك يستعمل مصطلح الكوفيين في الإشارة إلى الضمائر، ويرى أن "تقسيم هذه الكنايات، أعني الضمائرَ إلى مُتَّصِلات وَمُنفَصِلات، لا يُبنى على أساسٍ سليم، ولا يقوم على فقه لهذه الكنايات، فما توهَّموهُ –أي النحاة- أنَّه ضميرٌ مُنفَصل ليس بمنفصل حقيقة ولكنه متصل بوجه آخر، وبنوعٍ من الاتصال، لأنَّ (أنا)، و(أنتَ)، و(هو)، و(إيّاي)، وفروعهنّ مركبات، ولسْنَ مفردات، ولسْنَ بجموعهنَ الضمائر لأنَّ الضمير من (أنا) الألف، ومن (نحن) النون،... ومن (أنتَ) التاء، والباقي عماد أو إشارة. وأما (أيّا) فعماد لما يتصل من الضمائر. وَكان الخليل بن أحمد يروي قولهم: (إذا بلغ الرجلُ السِّتينَ فإيّاهُ وَالشَوابّ)، فإضافة أيّا للشوابّ نصٌ على عدم كونها ضميراً،... وكما أنّ هذه الضمائر لا تأخذُ دلالتها مِنْ صيغتها فَحسب بل لا بُدَّ مِنْ أنْ تصطحبها قرينة التكلم أو الخطاب في الحضور، وقرينة الغيبة"[35].

وبذلك يعيدنا مهدي المخزومي إلى جدلية الأصل والفرع عند الكوفيين في الضمائر، فكل الضمائر المنفصلة -عنده- مركبة، وأصلها المتصلة، وتقسيم الضمائر إلى متصلة ومنفصلة -عند النحاة- ينم عن عدمِ فهم لهذه الضمائر، ولكنَّ القدماء لم يقسموها اعتباطيًا بل نظروا إلى الضمائر فوجدوا جزءاً منها يفتقر إلى غيره من الكلمات لذلك قالوا: هي متصلة، والجزء الأخر يستقل بنفسه فينظم الكلام ولا يحتاج إلى كلمة ليلتصق بها لذلك قالوا هي منفصلة، والسؤال الذي يبادرنا لِما كان للمنفصلة دعامة، وعماد، ولم يكن للمتصلة دعامة، وعماد؟، أو لما لم تكن كل الضمائر متصلة؟

والافتقار الشكلي لم يكن السبب الوحيد الذي يدعونا إلى القول بالمتصلة والمنفصلة، ولكن للضمائر المنفصلة مواطن لا تستعمل بها المتصلة –كما أشار النحاة القدماء إلى ذلك، ولا أعلم على ماذا بنى مهدي المخزومي كلامه، فهل من المعقول أن تكون الضمائر كلها على حرف واحد؟ ثمَّ أن ضمائر الشخص كسائر الضمائر مبنيات، وصيغها ارتجالية، وليستْ مشتقة.

أما تمام حسان: فقد نادى بالتقسيم السباعي للكلام: "الاسم ومعناه الاسمية، والصفة ومعناها الوصفية، والفعل ومعناه الفعلية، والضمير ومعناه الإضمار، والخالفة ومعناها الإفصاح، والظرف ومعناه الظرفية، والأداة ومعناها معنى التعلق"[36]. فقد ميز بين (الضمير والاسم)، و(الضمير، وبقية أقسام الكلام)، فعلى الرغم من اشتراك الضمائر مع غيرها في بعض الخصائص، إلا أنها تنماز بخصائص لا تكون إلا له لذلك هي قسم قائم بذاته يسمى الضمائر.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss2/8 14

وهذا التقسيم عند تمام حسان لم يكن اعتباطيا، بل جاء وفق نظرية متكاملة وضعها وفق المبنى والمعنى وقد اعتمد في وضعها على مباني التقسيم والتصريف[37].

ثانيا: الضمائر المتصلة:

وإذ انتقلنا إلى الضمائر المتصلة فنجد الخلاف بين المحدثين قد أخذ اتجاهات عدة فقد تكون أسماء وقد كون علامات للعدد واجنس وقد تكون لاصقة ضميرية، فقد نظر فيها تمام حسان على أنها مباني تصريف, تقوم بدور اللواصق التي تلصق بغيرها من الكلمات، سواء أكان الضمير مرفوعا، أم منصوبا، أم مجرورا،... الضمائر المتصلة لواصق لا تستقل في الكتابة عما لصقت به، فهي من وجهة النظر الكتابية المحضة أجزاء كلمات لا كلمات، وهي بذلك تشارك الأدوات في سمة من سماتها حين تكون الأداة على حرف واحد, فإنها تلتصق بالكلمة وتصير كالجزء منها[38].

وهو بذلك يخرج الضمائر المتصلة من مباني التقسيم لتدخل في مباني التصريف، والتي يتم التصريف على أساسها كالمتكلم والمفرد، وفرعيه كالمذكر والمؤنث والمعرفة والنكرة. أي أصبحت هذه الضمائر المتصلة علامات دالة على الجنس، والنوع، والحضور، أو الغياب، ويقترب في ذلك من داود عبده في أنّ الضمائر المتصلة في مثل: ذهبوا، وذهبنا، علاماتٌ تلحق بالفعل لإفادة المطابقة في العدد شأنها في ذلك شأن التاء في كلمة (ذهبتْ)، و(قالتْ). فلماذا تعْرَبُ الواو والألف والنون فاعلا لكلّ منها، ولا تعربُ التاءُ في: (قالتْ) فاعلا، بينما تعد تاءَ تأنيثْ لا محلَّ لها من الإعراب؟[39].

ويمكن الإجابة على سؤال داود عبده بأن الواو، والألف، والنون، والتاء المتحركة أيضا تأتي مع الفعل في أكثر الأحيان بدون اسم ظاهر بخلاف (تْ) والتي يجب أن يتبعها اسم ظاهر مؤنث يُسند الفعل إليه، وإذا قلنا: (كتبتْ الدرس) وجب تقدير مسند إليه. ولنا حق السؤال إذا كانت، مباني تصريف، أي لواصق دالة على الجنس والعدد والنوع، إلى أي شيء أُسند الفعل في (كتبتُ، وكتبتَ، وكتبتِ، وكتبنا، وكتبنَ،...).

وقد حاول محمود أبو موسى التفريق بين اللآصقة الضميرية، والضمير، فالضمير "ما وضع لمدلول بقرينة غير الإشارة مشعراً بعدده، وشخصه، وجنسه، وكان متمتعا بالقيمة الإحلالية للاسم الظاهر، على حين أنَّ اللآصقة الضميرية هي ما وضع لمدلول بقرينة غير الإشارة مشعراً بعدده، وشخصه، وجنسه، ولم يكن متمتعاً بالقيمة الإحلالية للاسم الظاهر"[40]. أي أن الفرق بين الضمير واللآصقة الضميرية هو تمتع الضمير بالقيمة الإحلالية، وقرينة غير قرينة الإشارة.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 2, Art. 8

ولعل هذا الرأي يخرج العديد من الضمائر الموصولة من قسم الضمير إلى الآصقة الضميرية، وهذا ليس من المعقول فالضمائر الموصولة لا تحمل مرجعية إشارية لفظية في مثل: (أنت وهم وأنا)، ولكنها تأخذ هذه القيمة الإشارية من سياق ومن الكلمة المتصلة بها.

وإذا ما انتَقلنا إلى مَجْمَعِ اللُّغةِ العَرَبيةِ في القاهرةِ، فإنَّهُ يَذهَبُ إلى أَبعَد من هذا، فيَعتَبِرُ كُلَّ ضَمائرِ الرَفعِ المُتَّصِلةِ إشارات عَلى النَوعِ، وَالجنسِ، وَالعَدَدِ، وَالمتكلم، والمسند إليه مفهوم من الصيغة، كما ألغى الضميرَ المُستَتِرِ، وقالَ بِحَذفِهِ، فَالصيغَةُ مُكْتَفيةٌ بنَفسِها[41]، عَلى حِين أَنَّ هُنَاكَ من المحدثين من يَرى أَنَّ الضميرَ في صِيغَةِ الماضي ليس مستترا بل ظاهرا، ومُتَمثلا في الفَتحَةِ الَّتي يُبْنَى عَلَيها الفِعلُ، فَهيَ ضَميرٌ مُتَّصلٌ بِالفِعلِ لا يَنْفَكُّ عَنْهُ في مثل كَتَبَ.

ونعرض ملخصًا لهذه الفكرة عند فوزي الشايب، فالفعل الماضي مبنيٌ في الأصل على السكون لا الفتح، والفتحة القصيرة هي لاصقة ضميرية تشير إلى الشخص، والعدد، والجنس؛ ومن أدلة ذلك أن (كتبا) مسند إلى مذكر مثنى غائب، و(كتبَ) مسند إلى مفرد، مذكر، غائب. فلا فرق بينهما إلا في الفتحة، فهي فتحة طويلة في (كتبا)، وقصيرة في (كتبَ)، وهذا إن دلَّ على شيء فيدل على أن الفتحة في الماضي ما هي إلا لاحقة إسنادية تدل على المذكر الغائب المفرد إن كانت قصيرة والمذكر الغائب المثنى إن كانتْ طويلة[42].

وقد ذكر رمضان عبد التواب شيئا عن هذه الفتحة يقول: "أن العربية، والحبشية، قد احتفظتا بالفتحة الأخيرة في الفعل، على حين سقطت تلك الفتحة في باقي اللغات، ونحنُ نعني بذلك أن الأصل هُنا وجود هذه الحركة، وهي وإن كانت قد سقطت من العبرية، والآرامية، فإنَّها موجودة قبل ضمائر النصب"[43].

لم يذكر رمضان عبد التواب أن الفتحة لاحقة إسنادية، ولكنه تنبه إلى وجودها في السّاميات، وأنها أصل من الفعل الماضي، بدليل عودتها عند الإسناد إلى ضمائر النصب حتى وإن اختفت من صيغة الماضي المجرد في بعض السّاميات.

وإذ سلمنا بأن الفتحة لاحقة ضميرية فأننا بحاجة لتوضيح بعض الأمور التي تلبس علينا، فمثلا هل الحركة الطويلة في (كتبا) هي مد للحركة القصيرة في (كتبَ)، أم هي زيادة عليها؛ أي هذه اللاحقة في (كتبا) هي حركتان قصيرتان، فتكون صائتين قصيرين، أم حركة واحدة فتكون صائتًا واحدًا زدنا في طوله؟ وما نوع الواو في (كتبوا) في صيغة جمع المذكر، وعند اتصال الفعل الماضي بتاء التانيث الساكنة لِما تظهر الفتحة القصيرة (كتبَتْ)؟ أي كيف نوفق بين علامة المفرد المذكر الغائب وتاء التأنيث الساكنة؟ وكذلك في (كتبَتا).

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss2/8 16

وبما أن الماضي بُني على السكون في الأصل، لما نقول عند الإسناد إلى واو الجماعة الغائبين: (كتبُوا)، ولم نقل: (كتبْوا)؟ فهل الضمة هي علامة بناء أم جاءت لتناسب واو الجماعة؟ ومما يضعف ضمائرية الفتحة في الماضي المجرد أننا -وفي نفس الماضي- نسند الفعل إلى الاسم الظاهر فنقول: (كتبَ الطلابُ الدرسَ)، فكيف يسند الفعل إلى الغائب المفرد المذكر والجمع المذكر في آنٍ واحد؟ وكذلك نقول: (كتبَ الطالبان الدرسَ) فلا نطابق بين اللاحقة الإسنادية والاسم الظاهر.

ولإجابة عن مثل هذه التساؤلات وغيرها يمكن لنا القول أن صيغة (فعلَ) بعمومها تدل على المسند إليه المفرد الغائب؛ لأننا نستطيع أن نفهم من (فعلْ) أن المسند إليه مفرد مذكر غائب، دون الحاجة إلى إقحام الفتحة –علامة البناء- في الإسناد، وجاءتْ (التاء) الساكنة ليطابق الفاعل الفعل المؤنث فكانتْ علامة تشير إلى الجنس والعدد، كما أننا في صيغة الأمر (أكتبْ) نبني على السكون، ويفهم المسند إليه من صيغة الفعل وسياق الحضور، وكذلك في المضارع المجزوم نقول:(لا تكتبْ) فلما لا يكون للأمر والمضارع لاحقة إسنادية؟ إذ لو كانت لاحقة ضميرية لوجدنا لها أثر في صيغة الأمر، والمضارع.

وعند سَعيد الأفغَاني الضَمائر المُتَّصِلةِ أسماء، فالاسمُ مَعرفةٌ وَهُو ما دَلَّ عَلى مَعنى مِنْ أَفرادِ جِنسِهِ كَ(أَنْتَ، وَخَالدُ، وَبيروت)، أَو نَكِرَة ما لَمْ يَدلُّ عَلى مَعنى مِنْ أَفرادِ جِنْسِه كَ(رَجل، وَبَلد، وأَمير)[44].

وَيَشترِكُ عَبَّاسُ حَسن مَع مُحَمد عيد في جَواز قُبولِ الضَمير عَلامةً وَاحِدَةً مِنْ عَلامات الاسم لِلحُكمِ باسميّتِه، وَيَستَنِدُ في ذَلِكَ إِلى أَنَّ ضَمائر النَصبِ المُنفَصِلَةِ تَقومُ مَقامِ المَفعولُ بِه في أُسلوبِ النِداءِ وَالمَفعُولُ بِهِ لا يَكُنْ إِلَّا اسماً، إِضَافة لِقُبولِها الأسنادَ وَبِهَذا حَكَمَ باسميَّةِ الضَمائرَ حَتَّى المُتَّصِلةِ مِنْها وِيذهبُ إِلى أَكثر مِنْ ذَلِكَ فَالمُستتِر هوَ اسمُ لأنَّ الاسمَ إِمَّا ظَاهِرُ مِثلُ مُحَمدٍ أَو مُستَتِرُ وجوباً مِثلُ الفاعِلِ في (أكرمْ صَديقكَ)[45].

وَعَلى النَقيضِ مِنْ ذَلِكَ هي لَيْستْ أسماءَ في أيةِ حالٍ مِنْ الأحوال عِندَ غَيرَهم، فَتمَّام حسان يجد الضَمائرُ المُتَّصِلةِ دَوالُ؛ أَي عَلامَات دَالةٍ عَلى مُورفيمات، لأَنَّها لا تَستَقلُ بِنَفسِها، فَهي جُزءُ مِنْ الكَلِمَةِ الَّتي التَصَقت بِها، وَمِنْ الصَعبِ عِندَه تَصوُر الاستِتَار في صيغِ المُشتَقَّات.[46].

وهناك من فرق بين اللاّصقة الضميرية، والضمير، فالضمير ما وضع لمدلول بقرينة غير الإشارة مشعراً بعدده، وشخصه، وجنسه، وكان متمتعا بالقيمة الإحلالية للاسم الظاهر، على حين أنّ اللاصقة الضميرية هي ما وضع لمدلول بقرينة غير الإشارة مشعراً بعدده، وشخصه، وجنسه، ولم يكن متمتعاً بالقيمة الإحلالية للاسم الظاهر[47].

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 2, Art. 8

وبهذا يكون الفرق بين اللاصقة والضمير هو التمتع بالقيمة الإحلالية للاسم الظاهر، وهذه الإحالة هي التي تربط الضمير بالاسم الظاهر وبذلك تكون جزءً من الربط اللُغَوي. وَلعلَّهُ يتفق في ذلك مع مَهدي المَخزومي، وَمُحَمدُ عَبدِالله جَبْر، فَالضَمائر عِنْدَهُما هي إشارات وَعلامات دالة عَلى أسماء مَحجوبةٍ عَن الظُهورِ في الكَلامِ، ولاَ يُمكِن أَنْ تَكونُ أسماء، وَصيغةُ الأمرِ لا تُمَثلُ إِسناداً لِكي نَتَصور الاستتارَ فيها عندهم[48].

وَإِذا ما انتَقلنا إِلى مَجْمَعِ اللُغةِ العَرَبيةِ في القاهرةِ فإِنَّهُ يَذهَبُ إِلى أَبعَد من هذا فيَعتَبِرُ كُلَّ ضَمائرِ الرَفعِ المُتَّصِلةِ إِشارات عَلى النَوعِ وَالجِنسِ وَالعَدَدِ وَالمتكلم، والمسند إِليه مفهوم من الصيغة، كما ألغى الضميرَ المُستَتِرِ وقالَ بِحَذفِهِ فَالصيغَةُ مُكْتَفيةٌ بنَفسِها[49]، عَلى حِين أَنَّ فوزي الشايب يَرى أَنَّ الضَميرَ في صِيغَةِ الماضي ليس مستترُ بل ظاهر ومُتَمثلُ في الفَتحَةِ الَّتي يُبْنَى عَلَيها الفِعلُ، فَهيَ ضَميرُ مُتَّصلُ بِالفِعلِ لا يَنْفكُ عَنْهُ في مثل كَتَبَ كما مر بنا سابقا.

وَبعد هذا العرض لوجهات النظر المختلفة قديماً وحديثاً تَميلُ الدِرَاسَةُ إِلى الأخذ برَأي عَبْدُه الرَاجِحي فَي أَنَّ الضَميرَ مِنْ الأسماء غَيرَ المُتَمَكِنةِ، فالضَميرُ اسمُ مَبنيُ جامدُ مبهمُ يَدلُّ عَلى المُتَكَلِم، أَو المُخاطَبِ، أَو الغائبِ، يَحملُ مَرجِعيةً إِلى اسمٍ سابقٍ حَلَّ مَحلَّهُ، لأَنَّهُ بِما فيهِ المُتَّصِل يَحملُ العَديدَ مِنْ صِفات الاسمِ كَالإِسنادِ، وَالنِداءِ، والإِضافةِ، والجر.

فَالمُتَّصِلةِ لا تَكونَ حُروفاً؛ لأَنَّ الحُروفَ كَما يَراها سيبويه: "مَا جاء لِمَعنى ليس باسمٍ وَلا فِعل فَنَحو: ثُمَّ، وَسَوفَ، وَوَاو القَسم، وَلام الإِضَافَةِ، وَنَحوها"[50]، وَالضَمائر المُتَّصِلةَ بِما فيها المُستَتر تَحملُ مَرجِعيةً إِلى اسم، وَهَذِه المَرجِعيةُ هي مَعنى مِنْ مَعاني الاسمِ، ولا يمكن أن تكون الضمائر المتصلة ما أطلق عليها سيبويه نحوها.

وَلَمْ يَقْتَصِر هذا عَلى سيبويه، فَكَذَلِكَ من جاء بَعدَهُ من نحويي العربية حَدُوا الحَرف "ما وُضِعَ لِمَعنى ليس اسما وَلا فِعل"[51]. وليست الضمائر كذلك فهي تحمل دلالة الأسماء التي تحمل مرجعيتها.

وَإِذا عُدنا إِلى ابن يَعيش وَجَدناهُ يُعَرِّفُ الضَمائر "بِأَنَّها صِيغٌ مَوضوعةٌ بِأَزاء اسم مَخفوض أَو مَجرور"[52]، أَي أَنَّ الضَمائر تُساوي في دَلالَتِها الأسماءَ الَّتي تَرجعُ إِليها، وَهَذا لا يَختَلِف عَليه اثنان، ولا فرق فيه بين المنفصل المتصل لأن المتصل يؤدي الدور الوظيفي الذي يؤده المنفصل من حمل دلالة الاسم والإعراب المحلي بل ودخول علامات الجر عليه والتي لا يمكن أن تدخل على المنفصل.

ثُمَّ يُفَرِّقُ سيبويه بَينَ المُضارعِ وَالأسماء بِأَنَّها -أَي الأفعال- "لَو وُضِعَتْ مَوضِع الأسماء لَم يَجز ذَلِكَ ألا تَرى أَنَّكَ لَو قُلتَ إِنَّ يَضربُ يَأتينا، وَأَشبَه هَذا لَم يَكُنْ كَلاما؟! إِلَّا أَنَّها ضَارَعَتْ

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss2/8 18

الفاعِل لِاجتِماعِها في المَعنى"[53]. وَالضَمائرُ كَما هُو مَعلومٌ تَأتي فاعِلاً وَما يَنطَبِقُ عَلى الاسمِ الظاهِرِ يَنطَبقُ عَلى المُضمَر الذي يقوم مقامهُ.

وَيَرى صاحِبْ المُقْتَضِب أَنَّ الأسماء تُعرَف بواحِدةٍ "فَكُلُّ ما يَدخُلُ عَليه حَرفُ مِنْ حُروف الجَرِ هُو اسمٌ وَإنْ امتَنَع مِنْ ذَلِكَ فَليسَ اسم"[54] ثُمَّ أَعرَبَ الأسماء عَلى ثَلاثَةِ أَوجه الرَفعِ وَالنَصبِ وَالجَر، وَالضَمائرُ المُتَّصِلةُ جُلَّها تَقبلُ حُروفَ الجر فَنَقولُ: (لِي، لَنا، لَهُ، لَها، لَكُما،...).

وبالنظر لوظيفة الضمائر اللُغَويةِ نجد أَنَّها وُضِعَتْ لِلاقتِصادِ وَالاختِصارِ اللُغَوي وَلَعلَّ الضَمائِرَ المُتَّصِلةِ أَشَدُ تَأديةٍ لِهَذهِ الوَظيفَةِ لِصِغَرِ حَجمِها، وَمِنْ الطَبيعي اعتِبارها أَسماء لِأَنَّها تَشتَرِكُ وَالمُنْفَصِلَةُ في الأحكامِ وَالمَعاني وَغَيرِ ذَلِكَ فَلا ضَير مِنْ اشتِراكِها مَعَها في الاسميَّةِ، وَهي جَامِدَةٌ قياسا عَلى الأفعالِ الجَامِدَةِ الَّتي تِفقِدُ شَرطاً مِنْ شُروطِ الفِعليةِ وَلَكِنَّها تَبقى أَفعالٌ، وَهي مَبنيَّةٌ لِلزُومِها حَرَكَةً وَاحِدَةً في آخِرِها، وَهي مُبْهَمَةٌ كَما أَشارَ إلى ذَلِكَ سيبويه فَقالَ: "الأسماءُ المُبهَمَةِ هَذا، هَذان، وَهَذهِ، وَهاتانِ، وَهَؤلاءِ، وذاكَ، وَذاتِكَ، وَتِلكَ، وَتانِكَ، وَتيكَ، وَأولئكَ، وَهوَ، وَهي، وَهُما، وَهِمَ، وَهُنْ، وَما اشبَهَ هَذِهِ الأسماءُ"[55].

ثُمَّ قالَ: "وَأمَّا ما هو فَعَلامَةُ مُضمَرٍ وَلَم يَقُلْ هوَ وَلا أَنا حَتَّى استَغنيْتَ أَنْتَ عَنْ التَسميةِ لِأَنَّ هوَ وَأَنا عَلامَتان لِلمُضمَر وَإنَّما يُضمَر إذا عَلِمَ أَنَّكَ قَد عَرَفْتَ مَنْ يَعني"[56]. ومما يقوي اسمية الضمائر أنها دليل على اسمية مرجعها، وهَذا مَا جَعَلَ النَحويينَ[57] يَستَدلون عَلى اسْميَّة (مَهمَا) في قَولِهِ تَعَالى: {مَهمَا تَأتِنا بِهِ مِنْ آية} [الأعراف آية 132].

وَمَهما يَكنْ فَأَنَّ الضَمائِرَ المُتَّصِلةِ لا تَختَلِف عَنْ المُنفَصِلَةِ في شَيءٍ إلَّا الإفتِقار وَعَدَمِ الاستَقلاليةِ وهذا الإفتقار في اللفظ فقط أما في المعنى والدلالة على مرجعها فهي كالمنفصلة، وَفِيما عَدا ذَلِكَ هي تَشتَرِكُ مَعَها في كُلِّ صِفاتِ الاسميَّةِ الَّتي تَحملها، وَتَقْبلُ مثلها بعض عَلامات الاسم إلَّا (أَلْ) التَعريفِ وَلَعْلَّ ذَلِكَ يَعودُ إلى أَنَّ الضَمائِرَ أَعْرَفُ المَعارِفِ، وَهي غَنيَّةٌ بِنَفْسِها عَنْ الصِفَةِ أو التَعريفِ.

الخاتمة:

وبعد هذا العرض خلص البحث إلى النتائج الآتية:

1. الضمائر الشخصية هي قسم من أقسام الكلام المبنية، وتعتبر صيغ ارتجالية ليست اشتقاقية تحمل قيمة إشارية ومرجعية لمرجعها الذي يحدده سياق الحال، ولها دلالات أخرى كالعدد والجنس والنوع يحددها المرجع وهذا المرجع عادة ما يكون اسم تحل محله، وهذه القيمة الإحلاليَة تجعلها تكتسب بعض سمات الأسماء كقبول علامات الجر والموقع الإعرابي والإسناد وغيرها.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 2, Art. 8

2. أول من حدَّ الضمير بمعناه الاصطلاحي هو الرماني وقبل ذلك كان النحاة المتقدمين يستعملون مصطلح الضمير يستعمل استعمالا لغوية للدلالة على المخفي والمضمر كما في كتاب سيبوية.
3. يطلق الكوفيون على الضمائر مصطلح المكني لأنه يُكنَى به عن مرجعه، بينما يرى البصريون أن مصطلح الضمائر أفضل لأن المكني أعم وأشمل، وقد شاع مصطلح الضمير في النحو العربي دون مصطلح المكني.
4. حاول الكثير من النحويين الخروج من مأزق لغة أكلوني البراغيث بالقول أن ضمائر الرفع ماهي إلا علامات مطابقة تدل على العدد والجنس. وعلى العكس من ذلك منهم من جعلها ضمائر عندما لا يكون هناك لبس وعلامات مطابقة عند وجود علامات لبس، ويرى البحث أن ضمائر الرفع ليست حروفا ولا علامات للعدد والجنس ومن الأفضل القول بالبدلية حيث يكون الضمير هو المسند والاسم الظاهر بدلا منه إذ إنه يساوي الضمير، وقد جوَّز النحاة إبدال المظهر من المضمر ولعل ذلك يخرجنا من جدلية الاسم والحرف.
5. انحصرت الدراسات الحديثة للضمائر في اتجاهين: الأول منهج كلاسيكي تقليدي لم يخرج عن ما قاله النحاة قديما فتناولوا الضمائر من حيث الاسمية والحرفية وما الاسم منها، والمنهج الثاني منهج لساني حديث سار على نهج الدراسات اللسانية الحديثة التي لم تعد ترى الكلام: اسم وفعل وحرف، وأطلقوا مصطلح الضمائر على مجموعة من المبنيات هي: أسماء الإشارة وضمائر الشخص والأسماء الموصولة.

الهوامش

1 - حسان تمام، اللغة العربية، مبناها ومعناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ط6، ص86.

2 - البغدادي عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولبُّ لُباب لِسان العرب، تحقيق محمد نبيل طريفي وإميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، 1998، بيروت، ج 2، ص 17.

3 - ابن منظور، لسان العرب، دار هارون، بيروت، ط1، ج4، ص491، مادة (ضَمَرَ).

4 - الرازي، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، 1995، ط1، ص 403.

5 - مجمع اللغة العربية، الوسيط في اللغة، دار الدعوة،، ج1، ص543.

6 - سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الخانجي للنشر، القاهرة، 350/2.

7 - أبو موسى محمود، الضمير وأثره في بناء الجملة العربية وتركيبها، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1995، ص5.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss2/8 20

8 - انظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق هُدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1991، 52/1.

9 - الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق هُدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1991، 70/1.

10 - محمود أبو موسى، المرجع السابق.

11 - ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة،2009، 74/1-75.

12 - ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق أحمد السيد وإسماعيل عبد الجواد، المكتبة التوفيقية، مصر، م2، 20/3.

13 - ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين، دار الطلائع، مصر، 2009، 105.

14 - الراجحي عبده، التطبيق النحوي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط 1، 1999،ص 43.

15 - الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية، ج 1، ص 17.

16 - حسن عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، المسألة الثامنة عشرة: الضمير، ج1، ص 217.

17 - المخزومي مهدي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق، القاهرة، 1967، ص 67.

18 - جبر محمد عبدالله، الضَمائر في اللغة العربية، دار المعارف، الإسكندرية، 1980، ص92.

19 - حسان تمام، اللغة العربية: مبناها ومعناها، عالم الكتب، ط5، 2006. ص 86 وما بعدها.

20 - انظر محمد عيد، النحو المصفى، مكتبة الشباب، ط1، ص 8.

21 - ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق أحمد السيد وإسماعيل عبد الجواد، المكتبة التوفيقية، مصر، 22/2.

22 - ابن يعيش، المرجع السابق، 21/2.

23 - انظر: البغدادي، خزانة الأدب ولبُ لباب لسان العرب، تحقيق محمد نبيل طريفي، ط1، 1980، والبت من الرجز وهو بدون نسبة، 139/8.

24 - الأنصاري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق جودة مبروك محمد، دار الخانجي، القاهرة، 2002، ط1، ص542.

25 - انظر: المرجع السابق.

26 - انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، م2، 25/3.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 2, Art. 8

27 - انظر: المرجع السابق، ص22.

28- انظر: المرجع السابق، ص27.

29- انظر: المرجع السابق، م 3،1/638.

30 - انظر ابن يعيش، المصدر السابق، ج 2، ص 24 وما بعدها.

31 - انظر: عيد محمد، النحو المصفى، مكتبة الشباب، ط1، ص9.

32 - انظر: عيد محمد، المرجع السابق.

33 - انظر: الأفغاني سعيد، الموجز في قواعد اللغة، دار الفكر، ط1، 2003، ص101.

34 - انظر: حسن عباس، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، ص27 وما بعدها المتن والهامش.

35 - انظر: المخزومي مهدي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق، ص50.

36 - حسان تمام، اللغة العربية، ص 86.

37 - للاستزادة حول هذه النظرية انظر: المرجع السابق، ص 83.

38 - انظر: حسان تمام، المرجع السابق.

39 - انظر: عبده داود، أبحاث في الكلمة والجملة، عمان، الأردن، 2005، ص

40 - انظر: أبو موسى محمود، الضمير وأثره في بناء الجملة العربية وتركيبها، ص7.

41 - انظر: مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، 22/ 56.

42 - انظر: الشايب فوزي، الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتحة، مجلة جامعة الملك سعود،1991، 125.

43 - انظر: عبد التواب رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997، ط3، ص268 ومابعدها.

44 - انظر سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة، دار الفكر، ط1، 2003، ص101.

45 - انظر عباس حسن، المصدر السابق، ص 27 وما بعدها المتن والهامش.

46 - انظر تمام حسان، المرجع السابق.

47 - انظر محمود أبو موسى، المصدر السابق، ص 7.

48 - انظر محمد جبر، المصدر السابق، ص 15 وما بعدها.

49 - انظر مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج22، ص56.

50 - انظر سيبويه، المصدر السابق،ج1، ص 12.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss2/8 22

51 - انظر الجرجاني، الجمل في النحو، تحقيق علي الحمد، ط1، طهران، ص6.

52 - انظر ابن يعيش، المصدر السابق، ج 1، ص8.

53 - انظر سيبويه، المصدر السابق، ج2، ص 277.

54 - انظر المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1985، ج1، ص1.

55 - انظر سيبويه، المصدر السابق، ج 2، ص 5.

56 - انظر سيبويه، المرجع السابق.

57 - انظر السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق عبد العال مكرم، عالم الكتب، ط3، 2003، ج1، ص200 وما بعدها.

قائمة المصادر والمراجع:

الأفغاني، سعيد، (2003)، **الموجز في قواعد اللغة**، دار الفكر، ط1.

الأنصاري، أبو البركات، (2002)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق جودة مبروك محمد، دار الخانجي، القاهرة، ط1.

الأوسط، الأخفش، (1991)، **معاني القرآن**، تحقيق هُدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1.

البغدادي، (1998)، **خزانة الأدب ولبُّ لُباب لِسان العرب**، تحقيق محمد نبيل طريفي وإميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

جبر، محمد عبدالله، (1980)، **الضَمائر في اللغة العربية**، دار المعارف، الإسكندرية.

الجرجاني، (د.ت)، **الجمل في النحو**، تحقيق علي الحمد، ط1، طهران.

حسان، تمام، (2006)، **اللغة العربية: مبناها ومعناها**، عالم الكتب، ط5.

حسن، عباس، (2010)، **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة**، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط15.

الراجحي، (1999)، **التطبيق النحوي**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط 1.

الرازي، (1995)، **مختار الصحاح**، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، ط1.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 2, Art. 8

سيبويه، (د.ت)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الخانجي للنشر، القاهرة.

السيوطي، (2003)، **الأشباه والنضائر**، تحقيق عبد العال مكرم، عالم الكتب، ط3.

الشايب، فوزي، (1991)، الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتحة، **مجلة جامعة الملك سعود**.

عبد التواب، رمضان، (1985)، **المدخل إلى علم** اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/2.

عبده، داود، (2005)، **أبحاث في الكلمة والجملة**، عمان، الأردن.

ابن عقيل، (2009)، شرح **ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

عيد، محمد، (د.ت)، **النحو المصفى**، مكتبة الشباب، ط1.

الغلاييني، مصطفى، (1981)، **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، صيدا، ط15.

المبرد، (1985)، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة.

مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج22.

مجمع اللغة العربية في القاهرة، (د.ت)، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة، ط2.

المخزومي، مهدي، (1986)، **في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1.

أبو موسى، محمود، (1995)، **الضمير وأثره في بناء الجملة العربية وتركيبها**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

ابن منظور، (711هـ)، **لسان العرب**، تحقيق أمين محمد عبد الوهاب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1.

ابن هشام، (2009)، شرح **قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق محمد محيي الدين، دار الطلائع، مصر.

ابن يعيش، (د.ت)، **شرح المفصل**، تحقيق أحمد السيد وإسماعيل عبد الجواد، المكتبة التوفيقية، مصر.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss2/8 24

List of Sources and References:

Abd AL-Tawab, Ramadan. (1985). *Introduction in Language Science*, AL-Khanji Library, Cairo, 2nd edition.

Abdo, Dawod. (2005). *Researches about words and sentences*, Amman, Jordan.

Abu Musa, Mahmoud. (1995). *The Effect of Pronoun in forming Arabic Sentence and its structure*, Master Thesis, Yarmouk Unversity.

Al –Awsat, Al-Akhfash. (1991). *The Meaning of Quran*, Huda Mahmoud Qura'a Al-Khanji Library Cairo, 1st edition.

AL-Afghani, Saeed. (2003). *AL-Mujaz in Language Grammar*, Dar AL-Fiker, 1st edition.

AL-Ansari, Abu Al-Barakat. (2002). *Fairnes in Matters of Dispute*, Joda Mabrouk Mohammad, AL-khanji House, Cairo, 1st edition.

AL-Bagdadi. (1998). *Khazanat AL-Adab and Lub Lubab Lisan AL- Arab*, Mohammad Nabeel Turaifi & Ameel Badee Al-Yagoub, Scientific Book House, Beruit.

AL-Ghalaini, Mustapha. (1981). *Jamih Al-Diros Al-Arabiah Saida*, 15th edition.

AL-Jrjani. (n.d). *Sentences in Grammar Ali AL-Hamad* , 1st edition,Tahran.

AL-Makhzoomi, Mahdi. (1986). *In Scientific Grammar: Rules and Application on Modern Scientific Method*, Pres Mustapha AL-Babi AL-Halbi, 1st edition.

AL-Mbred. (1985). *AL-Mugtadb*, Mohammad Abd AL-Khaliq Odaimah, Cairo.

AL-Rajhi. (1999). *Grammar Application*, AL-Maref Library for publishing and distribution, 1st edition.

AL-Razi. (1995). *Mokhtar AL-Sahah*, Mahmoud Khater, Libanon Library Beruit, 1st edition.

AL-Shib, Fawzi. (1991). The Past and the Question of its Construction on Fatha, *Journal of king Soud University*.

AL-Siwaiti. (2003). *Similarities and Pronouns*, Abd AL-Al Mukaram, Alam AL-Kutib Library 3rd edition.

Arabi c Language Mgazine Forum in Cairo, part 22.

Arabin Language Forum in Cairo. (n.d). *AL-Mojam AL-Waseet*, AL-Dawa House, 2nd edition.

Eid, Mohammad. (n.d). *AL-Nahu AL-Musafa*, AL-Shabab Library, 1st edition.

Hassan, Abas. (2010). *Adequate grammar linked to high methods and renewed linguistic life*, AL-Maref Library, Cairo, Egypt, 15th edition.

Hassan, Tamam. (2006). *Arabic Language: Its Structure and its Meaning* , Alem Al-Kutib, 1st edition.

Ibin – Yaeish. (n.d). *Shaeh AL-Mufasal*, Ahmad AL-Sayed and Ismeil Abd AL-Jwad, AL-Maktaba AL-Tawfeegia, Egypt.

Ibin- Hisham . (2009). *Shaeh Qatr AL-Nada*, Mohammad Mohyee AL-Deen, AL-Tala House, Egypt.

Ibin Manthoor. (711 AH). *Lisan AL-Arab*, Ameen Mohammad Abd AL-wahab, Arab Heritage Revival House, Beruit, 1st edition.

Ibn-Aqeel. (2009). *Sharh Ibin Aqeel Ala Alfiet Ibin Malik*, Mohammad Muhyee AL-Deen Abd AL-Hameed, Al-Talaa House,Cairo.

Jaber, Mohamad Abd Ullah. (1980). *Pronouns in Arabic Language*, AL-Maref House, Al-ALaxnadria.

Seebawih. (n.d). *AL-Kitab*, Abd AL-Salam Haroon, AL-Khanji house for publishing, Cairo.